

برنامج مكافحة الفساد - العالمي الملحق 3 الأسئلة الأكثر شيوعًا والمصادر العامة		100.102.003	REGAL
المستشار العام المعاون - الامتثال		المُشرف على السياسة:	الشركة
صفحة 1 من 3	المراجعة: 6	17 يونيو 2015	الشؤون القانونية الأخلاقيات والامتثال
		تاريخ السريان:	

الأسئلة الأكثر شيوعًا

1. ما هو قانون ممارسات الفساد الأجنبية وقانون الرشوة بالمملكة المتحدة، وكيف يسريان على شركة Regal؟

الإجابة: قانون ممارسات الفساد الأجنبية ("FCPA") هو قانون مرره كونجرس الولايات المتحدة في عام 1977 للمعاقبة على الرشوة التي يقصد منها التأثير على قرارات مسؤولين أجانب. ويحظر القانون أيضًا استخدام الدفاتر والسجلات لإخفاء مدفوعات الفساد. يُعاقب على الانتهاكات بعقوبات جنائية ومدنية يمكن تطبيقها ضد شركة Regal وموظفيها. تم تمرير قانون الرشوة بالمملكة المتحدة عام 2010 وهو القانون المناظر بالمملكة المتحدة لقانون FCPA. منذ ذلك الوقت وقانون الرشوة بالمملكة المتحدة يشمل الرشوة التجارية والحكومية ويسري على الشركات التابعة لأي كيان يعمل في المملكة المتحدة (مثلما تفعل شركة Regal).

2. هل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هما الدولتان الوحيدتان اللتان تحظران الرشوة والفساد؟

الإجابة: لا. لا يوجد دولة في العالم تسمح بالرشوة أو الفساد ويحدث تنفيذ القانون في الكثير من الأماكن. على سبيل المثال، القانون الفيدرالي لمكافحة الفساد في المشتريات الحكومية بالمكسيك (*Ley Federal Anticorrupción en Contrataciones Públicas*)، والذي أصبح نافذًا في 12 يونيو 2012، يماثل بطرق شتى قانون FCPA. هذا القانون يُبقي الأفراد والشركات عرضة للمسؤولية عند عرض المال أو الهدايا مقابل الحصول أو الإبقاء على ميزة متعلقة بعمل في المشتريات المتعلقة بالعقود الحكومية المبرمة مع الحكومة المكسيكية. يخضع المنتهكون لهذا القانون لعقوبات إدارية شديدة، بما في ذلك فرض الغرامات المالية الضخمة وحظر المشاركة المستقبلية في عقود المشتريات الفيدرالية لمدة قد تصل إلى عقد كامل.

3. أين توجد مخاطر الفساد والامتثال لمكافحة الرشوة؟

الإجابة: تحدث ممارسات الفساد في كل الدول. بينما تبدو دول كثيرة بأنها شديدة الفساد استنادًا إلى مؤشر إدراك الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية وما نسمعه أو نراه في وسائل الإعلام، فإن سلوكيات عدم الامتثال لمكافحة الرشوة وأنشطة الفساد تحدث ويمكن أن تحدث في كل دولة. في الحقيقة، أثرت أعمال التنفيذ على أنشطة العمل في الدول التي تمارس فيها شركة Regal أعمالاً مثل ألمانيا واستراليا وكندا والولايات المتحدة والصين. لهذا السبب، يجب علينا التنبيه لأنشطة الفساد والرشوة في جميع المواقع الدولية التي تمارس فيها أعمالاً، وليس فقط تلك المواقع التي هناك إدراك بأنها مواقع أو أسواق ذات خطورة عالية.

4. إذا كان دفعي لرشوة صغيرة لمسؤول أجنبي أو رجل أعمال سيجعني أستوفي الموعد النهائي المتاح أمامي وإما سيوفر على شركة Regal مبلغًا كبيرًا من المال أو سيجني لها المال، فهل يمكنني أن أدفع الرشوة؟

الإجابة: لا. أنت لا توفر المال على شركة Regal. في الحقيقة، مشاركتك في أنشطة غير قانونية يمكن أن تكلف شركة Regal ملايين الدولارات وخسارة السمعة ويمكن أن تفقد وظيفتك. إذا رأيت إدارة شركة Regal أن هناك "فرصة عمل" تتضمن أو تتطلب أنشطة تنتهك قانون FCPA أو قانون الرشوة بالمملكة المتحدة أو أي قانون سارٍ آخر لمكافحة الفساد، عندها لن يتم اعتبار "فرصة العمل" هذه بأنها موجودة من الأساس، ولهذا ينبغي عدم مطاردتها.

5. هل يمكن مقاضاتي من قبل دول لا أعيش ولا أؤدي أعمالاً فيها؟

الإجابة: نعم. بموجب قواعد قانونية قومية ودولية متعارف عليها جيدًا، تمتلك الحكومات الصلاحية على أي شخص - بما في ذلك الشركات - يؤدي أعمالاً داخل حدودها، أو من يتخذ إجراءات لها تأثير على التجارة بالدولة. هذا يعني أنه من المحتمل أن تؤدي الانتهاكات لمتطلبات امتثال شركة Regal إلى انتهاكات للقانون الأمريكي وقانون المملكة المتحدة، بما في ذلك الانتهاكات الجنائية المحتملة. أبرمت الكثير من الحكومات معاهدات سارية لتسليم مرتكبي الجرائم كما أنه تتوافر وسائل أخرى لتنفيذ الدول قوانينها على الأشخاص غير الموجودين داخل الحدود المادية لتلك الدول، بما في ذلك عن طريق استخدام قوائم المراقبة المصممة لحجز أي شخص يسافر داخل حدودها.

6. في حالة كون الكيان شركة مملوكة للدولة، من الذي يلزمني أن أكون حذرًا في التعامل معه في إطار قانون FCPA؟

الإجابة: في حالة اعتبار كيان ما بأنه شركة مملوكة للدولة "SOE"، يمكن اعتبار كل موظف بالكيان بدءًا من أي مساعد إداري وحتى المدير التنفيذي "مسؤولًا أجنبيًا" أو مسؤولًا حكوميًا في سياق قانون FCPA (وقوانين مكافحة الفساد الأخرى). خذ بعين الاعتبار أنه بينما قد لا يتم اعتبار موظفي الشركات المملوكة للدولة بأنهم مسؤولون في إطار القانون المحلي وأنهم قد لا ينظرون لأنفسهم على أنهم مسؤولون أجانب، فإنه مع ذلك يمكن اعتبارهم "مسؤولين" يشملهم قانون FCPA وقوانين مكافحة الفساد. إذا عرفت أي شيء يجعلك تشبهه، أو إذا كان

لديك أي سبب للاعتقاد بأن الشخص الذي تتعامل معه هو موظف في شركة مملوكة للدولة، فاتصل بمكتب الأخلاقيات والامتثال للحصول على الإرشاد.

7. اقترح مسؤول أجنبي أنه يرغب في زيارة شركة Regal لفحص عملياتها قبل الموافقة على إذن. فهل يُسمح لنا أن ندفع مقابل رحلته؟

الإجابة: هذا يعتمد على الوضع. بموجب قانون FCPA، يُسمح بالدفع لمسؤول أجنبي لعمل رحلة من هذا النوع بحسن نية. لكن يجب الحذر الشديد فيما يتعلق بكيفية دفع النفقات ومقدارها. في حالة حدوث رحلات مثل هذه، ينبغي على شركة Regal، متى أمكن، دفع جميع النفقات مباشرة إلى شركة الخطوط الجوية والفندق، وفرض قيود على مقدار النفقات التي يمكن دفعها والحصول على تأكيدات بأن الحكومة الأجنبية على علم بالرحلة. وينبغي أيضًا أن يكون مقدار الترفيه الخارجي محدودًا بشكل صارم ومرتبطة بالغرض التجاري للرحلة. يجب الموافقة على الرحلات والطلبات المماثلة بشكل مسبق من قبل مكتب الأخلاقيات والامتثال وربما أيضًا من قبل نائب رئيس الشركة والمستشار العام والسكرتير.

8. هل يخضع الموزعون لإجراءات الاتفاق وإعادة الاتفاق مع شريك الأعمال إذا كنا فقط نقوم بتجديد الاتفاقية؟

الإجابة: نعم. يبيع الموزعون منتجات شركة Regal للآخرين وبذلك فهم يمثلوننا خارجيًا. لهذا، عندما نتفق على علاقات مع موزع أو نقوم بتجديدها، يلزمنا اتباع إجراءات شريك الأعمال والتأكد من إكمالنا للعملية مع مكتب الأخلاقيات والامتثال.

9. نحن نتعاقد مع مهندسين ليساعدونا في العمل التصميمي. هل يجب علينا الاتصال بمكتب الأخلاقيات والامتثال قبل الاتفاق معهم؟

الإجابة: لا. عمومًا، المهندسون والمقاولون المستقلون الآخرون الذين يعملون في التصميم أو التطوير أو أمور مماثلة هم من الموارد الداخلية في واقع الأمر ولا يمثلون الشركة أمام العالم الخارجي. يلزم اختبارهم كما هو مطلوب من قبل سياسات وإجراءات إدارة الموارد البشرية الحالية. مع ذلك، إذا طلبنا من الشخص أن يعمل مع عميل أو أن يتواصل مع مستخدم نهائي لمشروع ما، فسوف تشمل إجراءات شريك الأعمال.

10. ماذا عن وكالة السفر الخاصة بنا؟ أو سمسار الجمارك الذي يعمل لدينا؟

الإجابة: إذا كانت وكالة السفر ترتب حجوزات للموزعين أو الممثلين أو العملاء أو المسؤولين الحكوميين أو الأشخاص الآخرين غير التابعين لشركة Regal، فالإجابة هي نعم، سيكون هذا خاضعًا لإجراءات شريك الأعمال التي تتطلب انخراط مكتب الأخلاقيات والامتثال بشركة Regal لأن هذا يمثل شركة Regal أمام العالم الخارجي. سيتعامل سمسار الجمارك حتمًا مع الوكالات الحكومية بالنيابة عن الشركة ولهذا فهم خاضعون دائمًا للإجراءات (وأيضًا المتطلبات السارية الخاصة بالامتثال التجاري العالمي).

11. من الذي ينبغي علي الاتصال به عندما يكون لدي أسئلة أو مخاوف؟

الإجابة: قسم الشؤون القانونية هو الاختيار الأفضل في حالة وجود أسئلة مرتبطة بقوانين مكافحة الفساد ومتطلبات شركة Regal خاصتنا. إذا عرفت أي شيء يجعلك تشكك بأن هناك رشوة تُعرض أو تُطلب، أو إذا كان لديك أي سبب للاعتقاد بأن الشخص الذي تتعامل معه يتصرف بطريقة فاسدة أو احتيالية، فاتصل بقسم الشؤون القانونية (legal@regalbeloit.com) أو بمكتب الأخلاقيات والامتثال في مقر الإدارة (integrity@regalbeloit.com) للحصول على المزيد من الإرشاد.

مصادر عامة إضافية للمعلومات. تقدم المصادر المتاحة للعامة معلومات إضافية بخصوص القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد. تتغير المواقع الإلكترونية للوكالات ويتم تحديث الوثائق أو إزالتها من وقت إلى آخر، لهذا يمكن أن تكون بعض المصادر المدرجة غير متاحة أو أن تكون في مواقع مختلفة.

اتفاقية المجلس الأوروبي المتعلقة بالفساد (يناير 1999، 15 لغة)

<http://conventions.coe.int/treaty/en/treaties/html/173.htm>

اتفاقية مكافحة الرشوة الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

اعتبارًا من أغسطس 2014، تبنت 34 دولة من أعضاء منظمة OECD وعدة دول من غير الأعضاء هذه الاتفاقية. الترجمات غير الرسمية متاحة أيضًا بالعربية والصينية والإسبانية.

الإنجليزية - http://www.oecd.org/daf/anti-bribery/ConvCombatBribery_ENG.pdf

صفحة 2 من 3

هذه الوثيقة خاضعة للإدارة، وتم إصدارها إلكترونيًا. النسخة الإنجليزية المنشورة على الموقع الإلكتروني لشركة Regal

(<http://investors.regalbeloit.com/phoenix.zhtml?c=116222&p=irol-govanticorruption>) هي أحدث وثيقة. قد تكون النسخ المطبوعة أو

المخزنة إلكترونيًا في أماكن أخرى غير محدثة.

الفرنسية - http://www.oecd.org/fr/daf/anti-corruption/ConvCombatBribery_FR.pdf

(المملكة المتحدة) قانون الرشوة بالمملكة المتحدة لعام 2010 <http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2010/23/contents>

الصفحة الإلكترونية لقانون FCPA بقسم الاحتيال بوزارة العدل الأمريكية (DOJ)
<http://www.justice.gov/criminal/fraud/fcpa>

قانون ممارسات الفساد الأجنبية (الترجمات غير الرسمية متاحة بـ50 لغة)
<http://www.justice.gov/criminal/fraud/fcpa/statutes/regulations.html>

المستشار القانوني:		ديفيد سايمون، شركة Foley & Lardner
المصدّقون:	<input type="checkbox"/> لجنة المخاطر والامتثال <input checked="" type="checkbox"/> GC	معلومات حفظ الوثيقة: : 000000583400120-2014
اللغات:	نفس اللغات الخاصة بسياسة مكافحة الفساد - العالمية (100.102)	
تاريخ المراجعة/تاريخ الاكتمال:	6: تم تحديث النسخة وتاريخ السريان 5: تم تنظيف وتحسين الوثيقة، وتم التحقق من الروابط 4: تم تعديل الأسنلة، تم تغيير التنسيق والترقيم، كانت الوثيقة سابقًا الملحق 1 لسياسة مكافحة الفساد العالمية 3: تمت ترجمة الوثيقة وإجراء تغييرات بسيطة جديدة	17 يونيو 2015 01 سبتمبر 2014 24 أغسطس 2012، يوليو 2011